

النظام السياسي: الإطار المفاهيمي

يمكن تحديد الإطار المفاهيمي للنظام السياسية من خلال عرض مجموعة مقاربات نظرية، ساهمت في التحديد المفاهيمي للنظام السياسي، وهي:

أولاً: مفهوم النظام السياسي من منظور المقاربة المؤسسية الكلاسيكية:

1/- تعريف النظام السياسي: يرى أصحاب المقاربة المؤسسية الكلاسيكية أن النظام السياسي هو مجموعة منظمة ومستقرة من المؤسسات القائمة قانوناً، والتي تمارس سلطة شرعية على مجتمع معين، ضمن إطار جغرافي محدّد. يقول موريس دوفرجييه: " تُركّز دراسة المؤسسات السياسية على الأطر القانونية التي تُمارس في إطارها السلطة الحكومية. وتصف الهيئات التي تمتلك هذه السلطة، واختصاصاتها، وعلاقاتها المتبادلة. وهي أقل اهتماماً بالأفراد الذين يحكمون من اهتمامها بالبنى الدائمة التي يعملون من خلالها". هذا الاقتباس من الصفحة الأولى من مقدمة كتابه يلخّص جوهر المقاربة المؤسسية والكلاسيكية بشكل مثالي: الأطر القانونية، والهيئات، والاختصاصات، والبنى الدائمة.

أما جيمس فيسلر فيرى أن "المقاربة المؤسسية لدراسة الحكومات تُركّز على الجوانب الرسمية والقانونية للأنظمة السياسية: الدساتير، وقوانين الدولة، والهيكل التنظيمية، والأحكام القضائية، واللوائح الإدارية. وتفترض هذه المقاربة أن هذه الهياكل الرسمية هي أهم المحددات للسلوك السياسي ونتائجه أو مخرجاته". يؤكد هذا التعريف على الجوانب الرسمية والقانونية، والافتراض المركزي هنا هو: البنى تُحدّد السلوك السياسي.

2/- خصائص النظام السياسي: تكشف عملية مطالعة ومراجعة أدبيات هذه المقاربة المؤسسية الكلاسيكية، عن الخصائص الآتية التي تُميّز النظام السياسي:

- **أولوية القانون والمؤسسات الرسمية:** يُعرّف النظام بدستوره وقوانينه الأساسية والتوزيع الرسمي للصلاحيات بين مختلف السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية).
- **المقاربة الوصفية والمقارنة:** تصف هذه المقاربة القواعد الرسمية (النظام الرئاسي مقابل النظام البرلماني، الدولة الوحشية مقابل الدولة الفيدرالية) وتُقارن بين الأنظمة على هذا الأساس.
- **مركزية الدولة:** الدولة هي المؤسسة المركزية، والمحور الأساسي للسياسة، إذ تحتكر الاستخدام الشرعي للإكراه.
- **الاستقرار والشرعية:** تُركّز هذه المقاربة على النظام العام L'ordre، وديمومة البنى، والشرعية الإجرائية (احترام القواعد المعمول بها).

من المهم الإشارة إلى أن هذه المقاربة الكلاسيكية (أو "المؤسسية القديمة") تعرضت لانتقادات شديدة واستُبدلت منذ خمسينيات وستينيات القرن العشرين بـ:

- **السلوكية،** التي انتقدتها لإهمالها السلوك الفعلي للفاعلين، وعلم النفس، وجماعات الضغط، وغيرها.

- **والمؤسسية الجديدة** (من ثمانينيات القرن العشرين فصاعدًا)، التي أعادت التأكيد على أهمية المؤسسات، لكنها وسّعت مفهومها ليشمل القواعد غير الرسمية، والروتين، والثقافات التنظيمية، وجعلتها في حوار مع الفاعلين.

باختصار، بالنسبة للمؤسسية الكلاسيكية، التي يُعد دوفيرجييه وفسلر من أبرز روادها، يُعرّف النظام السياسي ويُحلّل أساسًا من خلال قواعده القانونية الرسمية وهيئاته الرسمية. إنها مقارنة تركز على **الدولة والقانون والبنية**، قبل ظهور الدراسات التي تركز على السلوك والثقافات والديناميكيات غير الرسمية.

ثانياً: مفهوم النظام السياسي من منظور المقاربة النظمية/أو النسقية: يعتبر عالم السياسة الأمريكي دافيد إستون المؤسس والمُنظّر الرئيسي لهذه المقاربة، ونموذجه هو المرجع الأساسي. تُمثل المقاربة النظمية/النسقية، التي تطورت بشكل رئيسي في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، قطيعة مع المؤسسية الكلاسيكية. فهي لم تعد تُعرّف السياسي Le Politique من خلال المؤسسات فقط، بل كنظام مجرد وديناميكي من التفاعلات، يمكن تحليله باستخدام مفاهيم مستعارة من علم الأحياء وعلم التحكّم الآلي.

1/- تعريف النظام السياسي: وفقاً لهذه المقاربة، يُعد النظام السياسي مجموعة مترابطة (في علاقة اعتماد متبادل) من الأنشطة والتفاعلات التي يتم من خلالها توزيع القيم بشكل رسمي على المجتمع. وهو نظام فرعي من النظام الاجتماعي العام، في تفاعل مستمر مع بيئته. يقول دافيد إستون: "يمكن تعريف النظام السياسي بأنه تلك التفاعلات التي يتم من خلالها توزيع القيم بشكل رسمي على المجتمع. وهذا ما يميز النظام السياسي عن الأنظمة الأخرى في بيئته". بعد بضع صفحات، يُقدّم مخططاً للنموذج الديناميكي: "يمكننا... وصف النظام السياسي بأنه يُحوّل المدخلات إلى مخرجات. ترتبط المدخلات والمخرجات ببعضها البعض في حلقة تغذية استرجاعية... تتميز العمليات الحيوية للنظام السياسي بتدفق مستمر للسلوك عبر الزمن، وداخل النظام وبين النظام وبيئته." ثم يضيف: "يجب أن تهتم دراسة الحياة السياسية بفهم كيفية تمكن الأنظمة السياسية من الاستمرار عبر الزمن، حتى مع تغييرها وتكيفها... يكمن مفتاح الاستمرار في قدرة النظام على الاستجابة للضغوط وتوليد قوى قادرة على مواجهتها." تُسلّط هذه الفقرة الضوء على الهدف المركزي للنموذج: وهو شرح استمرار النظام في مواجهة التغيير.

2/- الخصائص والمفاهيم الأساسية: تتمثل خصائصه ومفاهيمه الرئيسية فيما يلي:

- **النظام كـ"صندوق أسود":** لا ينصب التركيز على البنية الرسمية (الدستور)، بل على الوظائف الضرورية لبقاء النظام.
- **التفاعل مع البيئة:** يتلقى النظام مدخلات (طلبات ودعم) من المجتمع (البيئة الداخلية) والعالم الخارجي (البيئة الدولية).
- **التحويل واتخاذ القرار:** يعالج النظام هذه المدخلات (وهذه هي وظيفة التحويل) لإنتاج مخرجات (قرارات، سياسات، قوانين).
- **التغذية الاسترجاعية:** تؤثر المخرجات على البيئة، فتولد طلبات أو دعماً جديداً، مما يخلق حلقة ديناميكية ومستمرة.

- **حالة التوازن:** يهدف النظام إلى الحفاظ على التوازن في مواجهة الاضطرابات البيئية. ويتم النظر إلى السياسة باعتبارها العملية التي يستمر النظام من خلالها عبر الزمن.
- **التكامل والاندماج:** يجب على الأنظمة دمج أعضائها لتجنب الفوضى والحفاظ على عملية صنع القرار.
- **التمايز:** يجب أن تتمتع الأنظمة السياسية ببنية محددة، وتقسيم للعمل لكي تعمل بفعالية.

سيكون من المفيد توضيح بعض المفاهيم والخصائص، وأهمها:

- **المدخلات: باعتبارها مطالب:** تُعدّ المطالب نوعاً أساسياً من المدخلات اللازمة لعمل الأنظمة السياسية. وتنشأ المطالب من ندرة الموارد والاحتياجات غير الملباة في المجتمع. ويمكن تصنيفها إلى مطالب خارجية (ناشئة عن البيئة) ومطالب داخلية (ناشئة عن النظام نفسه). يجب تحويل المطالب إلى قضايا سياسية ليتمكن النظام من معالجتها. وتؤثر ثقافة المجتمع على طبيعة المطالب الناشئة وكيفية معالجتها.
- **المدخلات: الدعم:** يعدّ الدعم مدخلاً أساسياً آخر يُمكن النظام السياسي من العمل. ويُمكن التعبير عن الدعم من خلال أفعال أو مواقف داعمة لأهداف الآخرين. ويعتبر الدعم ضرورياً لاستمرار وجود المجتمع السياسي والنظام والحكومة. ويجب أن يكون الدعم حاضراً على ثلاثة مستويات: للمجتمع، وللنظام، وللحكومة. غير أن مقدار الدعم المطلوب ونطاقه يختلف تبعاً للظروف وديناميكيات المطالب داخل النظام.
- **الدعم في الأنظمة السياسية:** يُعدّ الدعم أساسياً لعمل الأنظمة السياسية، إذ يؤثر على استقرارها وقدرتها على الاستجابة لمطالب أعضائها.
- **ديناميكيات الدعم في الأنظمة السياسية:** يمكن لجميع أعضاء النظام تقديم الدعم، ولكن قد يكون هذا الدعم ضعيفاً، مما يُعرض النظام للخطر. تُقدّم فرنسا مثلاً على ضعف الدعم، بينما في الهند، يكون الدعم أكثر فاعلية، وإن كان أقل انتشاراً. يمكن لأعضاء النظام التعبير عن الدعم والعداء على حد سواء، ومن الضروري تقييم صافي الدعم.
- **آليات الدعم في الأنظمة السياسية:** تتطلب الأنظمة السياسية تدفقاً مستمراً للدعم لتحويل المطالب إلى قرارات. وتشمل آليات الدعم المخرجات (القرارات السياسية) وعملية التسييس. كما ينبغي أن تستكشف البحوث كيفية استخدام هذه الآليات في مختلف الأنظمة.
- **المخرجات كآلية دعم:** المخرجات هي قرارات سياسية تستجيب لمطالب أفراد المجتمع. إذ لا يتطلب الحفاظ على حماس الأفراد، حتى الوطنيين منهم، سوى دعم بسيط. يمكن أن تكون الحوافز إيجابية (مكافآت) أو سلبية (عقوبات)، ولكن التركيز ينصب على الحوافز الإيجابية. كما تستطيع الحكومات تكوين "قاعدة دعم" حتى لو لم تلبّ جميع المطالب. ويُعدّ الولاء الحزبي، مثل ولاء النقابات للحزب الديمقراطي، مثلاً على هذا الدعم المتراكم.
- **التسييس كآلية دعم:** لا يعتمد دعم أي نظام على مخرجاته فحسب، بل يعتمد أيضاً على عملية التسييس نفسها. التسييس هو العملية التي يتعلم من خلالها الأفراد المعايير والأهداف السياسية لمجتمعهم. تبدأ هذه العملية في الطفولة، وتتعرّض بالمكافآت والعقوبات. وتُنقل المعايير السياسية عبر وسائل مختلفة، تشمل الوالدين والمعلمين والرموز السياسية. يُعدّ الدعم المتجذر في شرعية الحكومة أمراً بالغ الأهمية لاستقرار النظام، لا سيما في أوقات الأزمات.

بشكل عام، تُمثل المقاربة النظمية/النسقية، التي عرّفها ديفيد إيستون في المقام الأول، تحوّلًا جذرياً في المفاهيم. فهي مقارنة تنظر إلى النظام السياسي كعملية تحويل مستمرة وديناميكية، ضمن حلقة مفتوحة مع بيئته، هدفها التوزيع السلطوي للقيم واستمراريتها.

ثالثاً: مفهوم النظام السياسي من منظور المقاربة البنوية-الوظيفية Structuralo-Fonctionnelle لغابرييل أالموند: هناك مدرسة نظمية/نسقية أخرى، مشابهة ولكنها متميزة، وهي البنوية-الوظيفية لغابرييل أالموند.

1/- تعريف النظام السياسي: تجمع هذه المقاربة بين التحليل النسقي وإطار من الوظائف العالمية التي يجب على كل نظام سياسي أن يفي بها (التنشئة الاجتماعية، وتنسيق المصالح، إلخ). إذن، تُعدّ المقاربة البنوية-الوظيفية، التي طوّرت بشكل أساسي في ستينيات القرن العشرين، شكلاً متطوراً من أشكال تحليل النظم. فهي تجمع بين تحليل البنى (الأحزاب، والبرلمانات، والبيروقراطيات) وتحليل الوظائف العالمية الضرورية لبقاء أي نظام سياسي وتكيفه. وهدفها مُقارن بشكل صريح.

كتب غابرييل أالموند في تعريف النظام السياسي: "النظام السياسي هو نظام التفاعلات الموجود في جميع المجتمعات المستقلة، والذي يؤدي وظائف التكامل والتكيف (داخلياً ومع المجتمعات الأخرى) عن طريق استخدام، أو التهديد باستخدام، الإكراه المادي المشروع إلى حد ما."

2/- الخصائص والمفاهيم الرئيسية: تتمثل خصائصها ومفاهيمها الرئيسية فيما يلي:

- أولوية الوظائف: ينطلق التحليل من الاحتياجات الوظيفية للنظام (ما الذي يجب عليه فعله للبقاء؟)، ثم يدرس البنى التي تلبي هذه الاحتياجات.
- الشمولية أو العالمية الوظيفية: يجب على جميع الأنظمة السياسية، بغض النظر عن ثقافتها أو نظامها، أداء مجموعة الوظائف الأساسية نفسها.
- تعدد وظائف البنى: يمكن لبنية واحدة (مثل حزب واحد) أن يؤدي عدة وظائف. في المقابل، يمكن لعدة بنى (المدرسة، الجيش، الإعلام، الأسرة) أن تؤدي الوظيفة نفسها (مثل تنشئة المواطنين اجتماعياً).
- المقارنة: تُعد هذه أداة فعالة لمقارنة أنظمة سياسية شديدة التباين (مثل القبيلة، الدولة الحديثة، النظام الشمولي) استناداً إلى وظائفها المشتركة، بغض النظر عن اختلاف مؤسساتها الرسمية.

يعتبر كتاب "سياسات المناطق النامية" «The Politics of the Developing Areas»، والذي أشرف على تحريره كل من أالموند وكولمان، من وضع الأسس الأولى لهذه المقاربة. كتب الاثنان: "إن النظام السياسي ليس مجرد آلية الحكم، بل هو مجمل التفاعلات المتعلقة بصنع القرارات الرسمية. وتوجد خصائص مشتركة بين جميع الأنظمة السياسية، البدائية منها والحديثة، الليبرالية منها والشمولية. وهذه الخصائص هي: (1) العالمية Universality، (2) الترابط (الاعتماد المتبادل) Interdependence، (3) أداء الوظائف The Performance Of Functions". في مقدمة هذا الكتاب (ص 3-64) نجد النص التأسيسي الذي يحدّد فيه أالموند برنامج البحث البنوي-الوظيفي من خلال تطبيقه على المجتمعات غير الغربية.

3/- ملخص وظائف النظام السياسي وفقا لغابريال ألموند (طبعة 1966): قام ألموند وباول بتقسيم عمل النظام السياسي إلى ثلاث مراحل وظيفية رئيسية، مفصلة في سبع وظائف:

أ. وظائف الإدخال/المدخلات (من النظام الاجتماعي إلى النظام السياسي):

- التنشئة والتجنيد السياسي
- التعبير عن المصالح
- تجميع المصالح
- التواصل السياسي

ب. وظائف التحويل (المعالجة الداخلية):

- وضع/صنع القواعد Rule-Making.
- تطبيق القواعد Rule-Application.
- البت/الرقابة بواسطة القواعد Rule-Adjudication.

ج- وظائف الإخراج/المخرجات (من النظام السياسي إلى المجتمع): يلخصها في ثلاثة وظائف أساسية هي:

- الوظيفة الاستخراجية،
- والوظيفية التنظيمية (اللوائح)،
- والوظيفة التوزيعية.

في مقالة شهيرة أخرى، قدّم غابريال ألموند دراسة مقارنة للأنظمة السياسية، وتستكشف مفاهيم سوسيولوجية وأنتروبولوجية لتسهيل المقارنة المنهجية بين الأنواع الرئيسية للأنظمة السياسية في العالم. وتشمل المحاور الرئيسية ما يلي:

أ/- تصنيف الأنظمة السياسية: يقترح المؤلف تصنيفًا أوليًا للأنظمة السياسية إلى أربع فئات رئيسية: الأنظمة الأنجلو-أمريكية، والأنظمة الأوروبية القارية، والأنظمة السياسية ما قبل الصناعية أو شبه الصناعية، والأنظمة الشمولية.

ب/- المفاهيم السوسيولوجية والأنثروبولوجية: استخدام مفاهيم مثل النظام السياسي، والأدوار، والثقافة السياسية، والتوجهات السياسية لتحليل الاختلافات الرئيسية بين الأنظمة السياسية.

ج/- خصائص الأنظمة السياسية: حدّد مجموعة من الخصائص لقائمة أصناف النظم التي قدّمها، وهي:

- الأنظمة الأنجلو-أمريكية: تتميز بثقافة سياسية متجانسة، وعلمانية، وعقلانية، وعملية، مع بنية أدوار متميزة ومستقرة.
- الأنظمة ما قبل الصناعية: تتميز بثقافات سياسية مختلطة، وتمايز بنيوي منخفض، وعدم استقرار في الأدوار السياسية.
- الأنظمة الشمولية: تتسم بالتجانس المصطنع، وهيمنة الأدوار القسرية، وعدم استقرار هياكل أو بُنى السلطة.

- الأنظمة الأوروبية القارية: تتسم بتفتت الثقافة السياسية إلى ثقافات فرعية، وجمود المؤسسات، والتهديد المستمر بظهور أنظمة استبدادية/تسلطية أو قيصرية.

د/- التفاعل بين الثقافة السياسية وبنية الأدوار: تُسلط هذه المقالة الضوء على كيفية تأثير الثقافات السياسية على بنية الأدوار والتفاعلات داخل الأنظمة السياسية.

و/- تطور المفاهيم في العلوم السياسية: يؤكد ألموند على أهمية تطوير مفاهيم ومصطلحات مناسبة لفهم الأنظمة السياسية فهماً أفضل، مع الإقرار بأن الأجيال القادمة من الباحثين لن تتبنى إلا المفاهيم المفيدة والملائمة.

باختصار، تستكشف هذه المقالة الاختلافات بين الأنظمة السياسية العالمية باستخدام مفاهيم سوسيولوجية وأنثروبولوجية، كما تقترح تصنيفاً وتحليلاً للخصائص المميزة لكل نوع من هذه الأنظمة.

4/- التمييز عن المقاربات الأخرى: تتميز هذه المقاربة عن باقي المقاربات السابقة الذكر بما يأتي:

- **مقارنةً بالمؤسسية الكلاسيكية:** تصف المؤسسية الشكل القانوني للبنى (مثل البرلمان ذي المجلسين Le Parlement Bicaméral). بينما تُركز المقاربة الوظيفية البنوية على الوظيفة التي تؤديها هذه البنية (مثل تجميع المصالح، وإضفاء الشرعية)، وهي وظيفة يمكن لمجلس الشيوخ أن يؤديها أيضاً في مجتمع بلا دولة.
- **مقارنةً بالمنهج النظمي/النسقي لإيستون:** يركز إيستون على التدفق المجرد للمدخلات والمخرجات، وعلى آلية التحويل المعقدة. يكشف ألموند هذه الآلية المعقدة من خلال اقتراح إطار عمل مفصل وعالمي للوظائف التي تحدث داخلها (التعبير، والتجميع، إلخ).

بشكل عام، بالنسبة للمقاربة الوظيفية-البنوية، التي وضعها غابرييل ألموند بشكل أساسي، يُعد النظام السياسي كياناً تفاعلياً متكاملًا، يتميز بالوظائف التي يؤديها لضمان استمرارية النظام الاجتماعي، وهي وظائف تؤديها بُنى متعددة ومتنوعة عبر الثقافات.

رابعاً: تعريف النظام السياسي من منظور المقاربة المؤسسية الجديدة: يعتبر جيمس مارش ويوهان أولسن رواد هذه المقاربة، حيث يقدمان الفكرة المحورية الآتية: **يُنظر إلى النظام السياسي على أنه مجموعة من المؤسسات (الرسمية وغير الرسمية) التي تُنظم العمل السياسي. وظائفه ليست ضرورات نظامية، بل تنبع من "منطق الملاءمة" والروتينات المؤسسية.** ويشيران إلى الوظائف الآتية:

- أ. وظيفة التأطير والتقييد Fonction de cadrage et de contrainte:** تُحدد المؤسسات قواعد اللعبة، وتُحدّد من الخيارات المتاحة، وتوجّه السلوك.
- ب. وظيفة بناء التفضيلات:** لا يمتلك الفاعلون مصالح مُسبقة؛ بل تتشكل هذه المصالح داخل المؤسسات.
- ج. وظيفة تحقيق الاستقرار والشرعية:** من خلال تنظيم التفاعلات، تُرسّخ المؤسسات القدرة على التنبؤ والنظام، مما يقلل من حالة عدم اليقين.
- د. وظيفة التوزيع غير المتكافئ للسلطة:** المؤسسات ليست محايدة؛ فهي تُفضّل فئات أو فواعل أو أفكاراً مُحددة ("التحيّز المؤسسي Biais Institutionnel").

خامسا: مفهوم النظام السياسي من منظور المقاربة الماركسية (نيكوس بولانتزاس): قدّم نيكوس بولانتزاس في كتابيه "السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية (1968)"، و"الدولة والسلطة والاشتراكية (1978)"، فكرة رئيسية هي: لا يعمل النظام السياسي (وخاصة الدولة) بما يخدم المصلحة العامة أو لتحقيق التوازن، بل يُعيد إنتاج علاقات الإنتاج الرأسمالية ويحافظ على هيمنة الطبقة البرجوازية. في سياق دراساته عن الأنظمة السياسية والدولة، أشار إلى الوظائف الآتية:

- **وظيفة الإكراه:** تحتكر الدولة الاستخدام المشروع للعنف لقمع الصراعات الطبقية والحفاظ على النظام الاجتماعي.
- **وظيفة الشرعنة/الأيدولوجيا:** الدولة تُنتج وتنشر أيديولوجية مهيمنة (عبر المدارس والإعلام والقانون) تُخفي علاقات الاستغلال وتُصوّر النظام القائم على أنه طبيعي وعادل.
- **وظيفة التوافق/الإجماع والتماسك:** الدولة ليست مجرد أداة في يد الطبقة الحاكمة، بل هي "تجسيد مادي لديناميكية السلطة". قد تضطر الدولة أحيانا إلى تقديم تنازلات للطبقات المهمشة للحفاظ على استقرار النظام على المدى الطويل ووحدة الكتلة الحاكمة.
- **الوظيفة الاقتصادية:** تُهيئ الدولة الظروف العامة لتراكم رأس المال (البنية التحتية، وتدريب القوى العاملة، والسياسة النقدية).

سادسا: مفهوم النظام السياسي من منظور المقاربة التداولية (يورغن هابرماس) Approche Délibérative (Jürgen Habermas): في كتابه "القانون والديمقراطية بين الحقائق والمعايير (1992، الترجمة الفرنسية 1997)"، يقدم يورغن هابرماس فكرة رئيسية هي: تتمثل الوظيفة الأساسية للنظام السياسي في ترجمة الإمكانيات العقلانية للتواصل، الناشئة عن المجال العام، إلى قوانين وقرارات. وأشار إلى الوظائف الآتية:

- **وظيفة الترجمة/التجسيد المؤسسية** Fonction De Traduction Institutionnelle: توجيه "السيادة الشعبية" التواصلية (الناבעة من النقاشات العامة غير الرسمية) إلى "سيادة الدولة" (القرارات الإدارية والتشريعية).
- **وظيفة بناء الشرعية من خلال الإجراءات** Fonction De Création De Légitimité Par La Procédure: لا تستمد القوانين شرعيتها من نجاحها المادي، بل من كونها نتاج عمليات تداولية مفتوحة وعقلانية وشاملة/إدماجية.
- **وظيفة التكامل/الإدماج الاجتماعي** Fonction D'intégration Sociale: يساهم النظام السياسي، من خلال القانون والتداول، في التكامل الاجتماعي في المجتمعات المعقدة والمتنوعة.
- **وظيفة الوساطة بين "النظام" و"العالم المعيش"** Le "Système" Et Le "Monde Vécu": يجب ألا "يُهيمن" النظام السياسي (إلى جانب الاقتصاد) على العالم المعيش (المجال الخاص، الثقافة). يتمثل دوره في الحفاظ على حلقة وصل تسمح بالتعبير عن العقلانية التواصلية داخل المؤسسات.

تقدم هذه المقاربات أطرا تحليلية متكاملة، وأحيانا متضاربة. تُركز المقاربة النظامية والوظيفية على وظائف الصيانة والتكيف؛ بينما تركز المقاربة المؤسسية الجديدة على الدور البنوي للأطر التنظيمية؛ وتركز الماركسية على وظائف إعادة الإنتاج والهيمنة؛ أما المقاربة التداولية فيركز على وظيفة إنتاج الشرعية من خلال العقل التواصلية. ويحدد اختيار الإطار بشكل أساسي تصور الوظائف المركزية للنظام السياسي.

المراجع المعتمدة:

- Maurice Duverger, *Institutions politiques et droit constitutionnel*, Presses Universitaires de France (PUF), 11e édition, 1970.
- James W. Fesler - « The Study of American Government ». In : Harvey C. Mansfield, Jr., *The Study of Politics: The Western Tradition and American Origins*, Franklin Watts, Inc., New York, 1970.
- David Easton, *A Framework for Political Analysis*, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, New Jersey, 1965.
- David Easton, *The Political System: An Inquiry into the State of Political Science*. 2e édition, Alfred A. Knopf, New York, 1971.
- David Easton, « An approach to the analysis of political systems », *World Politics*, vol. 9, n°. 3, Apr 1957, pp. 383- 400. Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/2008920> . Accessed: 23/06/2014 18:24
- Gabriel A. Almond, G. Bingham Powell, Jr., *Comparative Politics: A Developmental Approach*, Boston, Little, Brown and Company, 1966.
- Gabriel A. Almond, James S. Coleman, *The Politics of the Developing Areas*, Princeton University Press, Princeton, 1960.
- Gabriel A. Almond, « Comparative political systems », *The Journal of Politics*, vol. 18, n°. 3, Aug 1956, pp. 391-409. Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/2127255> . Accessed: 21-03-2018 09:06 UTC
- James March, Johanne Olsen, *Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics* (1989). Pour une synthèse, voir l'article fondateur de Hall et Taylor, « Political Science and the Three New Institutionalisms », (1996) dans *Political Studies*.